المعونات الأجنبية بين التبعية السياسية والتطوير الاقتصادي في ليبيا خلال العهد الملكي

د. أسمهان ميلود معاطي*

-الملخص:

كانت الدولة الليبية عشية استقلالها تواجه معوقات داخلية. فاققتصاد الكفاف فرض على المؤسسة السياسية ضرورة تبني نهج سياسي يمكنها من كبح الانهيار في قطاعاتها الاقتصادية، والبدء في مرحلة جديدة تساعدها على البقاء والاستمرار مستفيدة من إمكاناتها الإستراتيجية المتاحة لها في خمسينيات القرن العشرين.

وتأسيسا على ذلك بدأت النخب السياسية في علاقاتها التفاوضية مع الدول الأجنبية ذات المصالح في ليبيا (بريطانيا وأمريكا وفرنسا) التي تسعى لديمومة مصالحها في ليبيا من خلال احتواء الدولة الوليدة وبقائها في فلك التبعية السياسية والاقتصادية بتقديم المعونات المادية المشروطة.

غير أن عطا الآخر عزز من التبعية السياسية للدول المانحة، وأفرز نخب قيادية تبنت النموذج الغربي متجاوزة بذلك أطرها الإقليمية والعربية؛ مما أوقعها في دائرة الاغتراب السياسي، وزيادة الهوة بين القاعدة والقمة في الدولة الليبية. والغاية الاقتصادية المستهدفة لم تتحقق، حيث ظل الاقتصاد الليبي عاجزا عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفقد إمكانية التطور الذاتي. وفي ظل هذه الإخفاقات الاقتصادية، فضلا عن تعاضم ردود الأفعال الوطنية أفرز وعيا وطنيا بضرورة البحث عن بدائل حقيقة للتنمية الاقتصادية.

*- أستاذة بقسم التاريخ، جامعة الزاوية، ليبيا.

Abstract:

Foreign aids between political dependency and economic development in Libya during the Royal Regime

On its eve of dependence Libyan state was facing internal constraints,. The economy of subsistence which imposed on the political establishment need to adopt a political approach that can stem the deterioration and collapse of its economic sectors, and start a new stage will help the state to take advantage as much as possible of strategic possibilities available to them, in nineteen fifties.

And according to that The foreign countries who have interests in Libya; UK/USA and France made an effort to keep on their interests in the country through containing the nascent Libya and survival of the Libyan state in the orbit of political and economic dependency by political subordination of the donating Countries , adopted western model of democracy in Libya, and put her in the circle of political alienation. means the possibility of building a solid community and its creations.

Under these drawbacks and disadvantages that surrounded the performance of the executive bodies, and the limited effect in the Libyan infrastructure, as well as the growing replies of national criticism act, all produced awareness of national searching for a real alternatives of economic development.

-مقدمة:

يعد تباين المصالح الأجنبية المتعارضة حول ليبيا في الأمم المتحدة مكسبا سياسيا تمكنت من خلاله التنظيمات السياسية الليبية من انتزاع اعتراف عالمي باستقلال ليبيا. وكان على الدولة الجديدة أن تشق طريقها في معركة البناء رغم المورثات السياسية والاقتصادية والثقافية المعقدة والتي حدت من قدرة الدولة على التغيير والتطوير.

وفي ضوء الملاحظات التاريخية المتعلقة باستقلال ليبيا سعت الدولة إلى استمرارية العلاقة مع الآخر المتفوق عسكريا واقتصاديا، بهدف الحصول على معونات مادية تمكنها من بناء هياكلها الإدارية، ومن ثم تشرع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق الإمكانيات المتاحة .

نسعى في هذا البحث إلى معرفة معوقات الدولة الناشئة والتي اتخذتها النخبة السياسية كمسوغ للبدء في علاقاتها التفاوضية مع الدول الأجنبية،

والكيفية التي تم بها إقصاء الدولة عن التخطيط والتنفيذ والإشراف في المشاريع التنموية، والنتاج الذي خلفته تلك المعونة هل يمكن اعتباره تطور اقتصادي أسهم في استمرارية وتجديد علاقات الإنتاج السائدة؟ أم أنها خلقت تبعية سياسية واقتصادية، وحددت علاقات الدولة الدولية ضمن أطر محددة .

أولاً: التمزق السياسي والتخلف الاقتصادي

كانت الدولة الليبية عشية استقلالها تواجه مكبلات ومعوقات داخلية وخارجية حدت من إمكانية هذه الدولة الناشئة في تحقيق التوازن المطلوب على كافة الأصعدة. وبقدر ما للعوامل الخارجية من أهمية في تحديد سياسة الدولة، وتعاملها مع الآخر خاصة وإن كانت هذه الدولة نتاجا وصياغة لمحاور دولية ساهمت عدة أطراف في صياغة استقلالها، وتحديد نوعية الحكم فيها بشكل يتوافق مع مصالحها الاستعمارية الرامية للحفاظ على وجودها في منطقة تتسم بإستراتيجية الموقع، وتساعد وفقا لذلك على حفظ التوازن الدولي بين قطبي المواجهة في الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية . لذا سعت الدول ذات العلاقة على ديمومة مصالحها من خلال احتواء الدولة الوليدة وبقائها في فلك التبعية السياسية والاقتصادية بالتحديد على غياب التلاحم والتجانس والتوحد السياسي بين الولايات الليبية، وزيادة حدة التناقضات القائمة بين مختلف البنى الاجتماعية والسياسية سواء أكانت قبائل أم أحزاب أم زعامات في الأقاليم الثلاثة.

تلك السياسة أسفرت بطبيعة الحال على ولادة دولة فيدرالية تحمل في طياتها كافة المتناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دولة شابها أوجه القصور والتشويه الخلقى . وقد أشار أحد الباحثين إلى هذه الحقيقة قائلا "المملكة الليبية كانت نتاجا هشاً للمساومات والموازنات بين المصالح الداخلية والخارجية"¹.

ويضيف باحث آخر في هذا الصدد مانصبه "وليبيا المستقلة ولدت ولادة عسيرة، وورثت إرثا صعبا معقدا، وتركة من المشاكل الجسيمة، الطبيعية

والمصطنعة، المفروضة والمفترضة، تتجاوز جميع قدرات دولة جديدة في مرحلة التكوين"².

والحقيقة أن المدقق في قيام هذه الدولة يسترعي انتباهه كيفية التكوين والنشأة، وبعبارة أخرى كيف يمكن لدولة ذات رقعة جغرافية واسعة تقدر بحوالي 1.759.000 كيلومتر مربع، وقوة بشرية ضئيلة لم تكد تتجاوز مليون نسمة إلا بقليل أن تتبنى نظام سياسي غاية في التعقيد وهو النظام الفيدرالي، خاصة وأنها تفتقر للنخب السياسية المؤهلة فنيا وإداريا لتسيير هذا النظام، تم تتطلع نخبه السياسية فيما بعد للتطوير والتطور وهو ما يعد في حكم الاستحالة في ضوء الملابس القائمة، أي بمعنى أن غياب التوحد السياسي بين الأقاليم إضافة الى كونه معضلة سياسية على درجة كبيرة من الخطورة يشكل مشكلة اقتصادية لا يمكن تجاوزها في الظرف الراهن للدولة دون مساعدة خارجية. فالحكومات الأربعة المقامة- الحكومة المركزية، ولاية طرابلس، ولاية برقة، ولاية فزان - والهياكل الإدارية المعقدة تتطلب بطبيعة الحال إمكانات مادية هائلة غير المتوافرة لدى الدولة المكونة فكان من الأنسب محاولة تحقيق التوافق بين النظام السياسي الجديد وبين الواقع الاقتصادي كحقيقة لا بد منها لإحراز النجاحات المبتغاة في معركة البقاء.

وجاء الموروث الآخر الذي تركته الجهود السابقة ليزيد من حدة إخفاق الدولة الناشئة وهو الفقر المدقع، وانعدام الثروات الطبيعية، والمهارات البشرية المدربة والمؤهلة والقادرة على تحقيق التغيير والتطوير. وبالتالي فإن الاقتصاد الليبي هو اقتصاد الكفاف والعجز المستمر، ويقوم في مجمله على الاقتصاد الزراعي الرعوي بالطرق البدائية كنوع من التكيف البشري مع الاقتصاد الريفي والبدوي في آن واحد. ذلك الاقتصاد الريفي الذي اعتمد بدرجة أساسية على سقوط الأمطار المتذبذبة بين الفينة والأخرى؛ مما أدى إلى تذبذب الإنتاج من سنة إلى أخرى بين الارتفاع والانخفاض كما حدث سنة 1947-1948 حيث مرت البلاد بسنوات عجاف زادت من تفاقم حالة الفاقة والفقر في ولاية طرابلس الغرب على وجه التحديد. أما في السنوات العادية

فتمكن البلاد من الحصول على موارد زراعية محدودة نسبية مثل القمح والشعير والتمور وزيت الزيتون، وكافة أنواع الخضروات التي تشكل مصدرا غذائيا غاية في الأهمية لغالبية السكان.

إذا فالنمط الزراعي يتسم بالبدائية باستثناء بعض المزارع الإيطالية التي استخدمت فيها التقنية الزراعية، فوفرت إنتاجا كبيرا لبعض المحاصيل تعود فائدته بالدرجة الأولى للجالية الإيطالية في ليبيا. وبالتالي لا يمكن التعويل عليه في رفع المستوى الاقتصادي للسكان الوطنيين³.

وكانت التقنية الصناعية الليبية محدودة للغاية بسبب قلة الموارد الأولية. فموارد ليبيا المعدنية شحيحة للغاية، حيث اقتصر على كميات محدودة من النطرون والكومبيت، وبعض البوتاس والأملاح الأخرى، فضلا على افتقادها للخبرة الفنية، والموارد المالية والطاقة الكهربائية. ومن تم اقتصر أوجه النشاط الصناعي على بعض الصناعات الغذائية الاستهلاكية وصناعة النسيج والتبغ وصيد الأسماك، والتي اتسمت في مجملها بالمحدودية، وعدم فاعلية طرق الإنتاج⁴.

أما النظام المالي فكان غاية في التعقيد بسبب تباين العملات النقدية المتعامل بها في الولايات الثلاث والتي زادت من تعزيز التخلف الاقتصادي، فطرابلس تتعامل بالليرة البريطانية المعروفة بالمال، وبرقة اتخذت من الجنيه المصري عملة لها، في حين نحت فزان نحو الفرنك الجزائري ليكون عملتها الرسمية. وتأسيسا على ذلك فالنظام المالي حال دون وجود أي ارتباط عملي بين الأنظمة النقدية والمصرفية في البلاد، كما أنه أدى إلى تفتت أواصر الوحدة الاقتصادية، وضرب التكامل الاقتصادي بين الولايات الثلاث. في الوقت ذاته اقتصر النشاط المصرفي في البلاد على مصرف واحد وهو بنك باركليز في طرابلس وبرقة، ومن ثم فإن نشاط التوفير والتسليف كان محدود للغاية واقتصر على أفراد الجالية الأجنبية⁵.

أما البنية التحتية لشبكة المواصلات فقد كانت محدودة، والأسوأ من ذلك أنها متضررة من الحرب، وأوضح تقرير بنجامين هيجنز هذه المسألة قائلاً "لقد زاد من تعقيد المشكلة الاقتصادية في ليبيا وجود كثير من الإنشاءات (الطرق، والسكك الحديدية، والموانئ، والمباني، والمرافق العامة والمساكن) التي أقامتها السلطات الاستعمارية الإيطالية في البلاد، وهي فضلاً عن أنها لاتناسب سوى اقتصاديات متطورة ونامية، فإنها قد تضررت كثيراً أثناء العمليات الحربية التي كانت البلاد مسرحاً لها؛ الأمر الذي يجعل إمكانية الاستفادة من هذه الإنشاءات متعذراً دون إنفاق أموال كبيرة على ترميمها وإصلاحها"⁶.

أما الموارد البشرية إضافة إلى قتلها كما أشرنا آنفاً، فإنها تعاني من تراكم الجهل على مر العصور، حيث تبلغ نسبة الأمية حوالي 90%. وبالتالي فإن القوة السكانية تفتقر للعناصر المدربة والمؤهلة المنوط بها تسلم زمام الأمور السياسة والاقتصادية، وليس هذا فحسب بل أن القوة البشرية المحدودة تعاني من ارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال حيث بلغت حوالي 300 وفاة تقريباً لكل ألف، في الوقت ذاته شهدت الفترة تفشي أمراض السل والتراخوما التي كانت نتاجاً لسوء التغذية، وانعدام المساكن الصحية، فضلاً على غياب الوعي الصحي، ومما زاد في تدني الوضع الصحي افتقاد البلاد للكوادر الطبية فلم يكن هناك طبيب وطني واحد، وكان الأمر قاصر على الأجانب الذين تم استخدامهم بطريقة أو بأخرى⁷.

إذا كانت البلاد عشية استقلالها خير نموذج للتخلف الاقتصادي فأكثر الناس يعيشون على حد الكفاف والتكوين الرأسمالي صفر، وتعاني من عجز مستمر في ميزانية الدولة وميزانية المدفوعات. دولة تعاني من تناقضات سياسية، ومشكلات مترسخة نتيجة للفقر والجهل والمرض، مما جعل من السكان نمودجا للمجتمعات التقليدية المتخلفة، سواء على المستوى الشعبي أو على مستوى النخب القيادية فيه.

ثانيا: المنظمة الأممية والإنقاذ الاقتصادي

كانت صورة الاقتصاد الليبي قاتمة السواد ومأسوية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، وقد وضعت هذه الحقيقة أمام منظمة الأمم المتحدة من قبل مندوبها في ليبيا أدريان بلت الذي ذكر في أول تقرير سنوي له "مالم توجد الوسائل لتحسين الزراعة، وخلق رأسمال استثماري جديد فهناك خطر كبير في انهيار الاقتصاد الليبي، وتحوله إلى اقتصاد رعوي مع ما يترتب على ذلك من نتائج اجتماعية وسياسية ربما تعرض وجود الدولة الجديدة للخطر"⁸.

وقد أفزع هذا التقرير الهيئة الدولية خاصة وأنها أصدرت قرارا يقضي باستقلال ليبيا سنة 1949 فكان لا بد لها من الوقوف على حقيقة الأوضاع في ليبيا؛ كي يخرج قرارها من طور النظرية إلى حيز التطبيق. لذا أرسلت المنظمة بعثات إلى ليبيا لتقصي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحديد المعوقات، وسبل الخروج من المعضلات الاقتصادية والاجتماعية فجاءت أولا بعثة اقتصادية برئاسة الأستاذ كارتر جود ريتش من قسم الاقتصاد بجامعة كولومبيا في يوليو 1950 وذلك لدراسة المشاكل التي تواجه مبعوث الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، ودراسة إمكانية تقديم المساعدة الفنية ضمن برنامج الأمم المتحدة الموسع للمساعدة الفنية، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات بعيدة المدى لليبيا؛ كي تتمكن هذه البلاد من تحقيق استقلالها، وتكون قادرة على البقاء.

ولقد كانت التوصية الرئيسية لبعثة جود ريتش هي أن يتم القيام بمسح شامل للاقتصاد الليبي وذلك للتعرف على إمكانات البلد واحتياجاته، ويتم عندئذ وضع خطة للتنمية الاقتصادية للبلاد تمكن من استغلال المصادر الرئيسية الطبيعية أفضل استغلال، كما يجب تقدير الاستثمارات اللازمة للتحسينات والتطويرات التي يجب اقتراحها ومصادر تمويلها، والأسبقيات المحددة، وتوقيت المراحل المتعاقبة، ذلك أن الحصول على هذه الأموال سيحتاج بلا شك إلى خطط واضحة وموضوعة بعناية. وقد أدرك جود ريتش

أن أكثر الأمور التي تحتاج إلى أسبقية خاصة هي مساعدة الحكومة المزمع إقامتها في بناء جهازها الإداري، وتقديم خدماتها الاقتصادية والاجتماعية⁹.

كما زار البلاد خبير من منظمة الصحة العالمية، ووضع تقرير في يونيو سنة 1950 بين فيه أهم ما تحتاجه البلاد وهو التعليم لتحسين مستوى الصحة العامة، كما أوضح في تقريره محدودية الكادر الطبي في ليبيا، حيث يندم وجود الأطباء الوطنيين في مجتمع تستوطنه أمراض متباينة الأمر الذي أسهم في تفاقم التدني الصحي. أما بعثة الخبير السويدي جان لينج 1951 الذي قام بمسح الاقتصاد الليبي باعتباره وحدة واحدة وغير مجزأ بين أقاليم ثلاث فقد لخص في تقريره وضع الاقتصاد الليبي قائلا "وخلص القول، فإنه يبدو دون ريب، أن مستوى المعيشة في البلاد بصورة عامة يقرب من حد الكفاف، ونجد أن هذا الحد يخرج عن توازنه، ويميل إلى الهبوط مع كل حالة من حالات الجفاف المتكررة"¹⁰.

في حين وضحت بعثة بنجامين هيجنز وضع الاقتصاد المتردي سنة 1952 بقولها إن ليبيا دولة متخلفة اقتصاديا ... فهي فقيرة وأساليب العمل والإنتاج فيها بدائية..... كما أن أدوات الإنتاج ذاتها محدودة جدا".

فالاقتصاد الليبي هو اقتصاد مجهد، إنه يعاني من مشاكل الجفاف وانجراف التربة وزحف الرمال والتصحر التي تبدو كلها نتاجا للاستغلال الجائر في الماضي البعيد للغابات والمياه والتربة، مع ما أعقبه من إهمال فيما بعد¹¹.

وفي ضوء هذه التقارير أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارا في 15 أغسطس سنة 1950 أكد فيه أن ليبيا في حاجة ماسة إلى المساعدة لتطوير اقتصادها، ولإقامة إدارة ذات كفاءة، كما طلب المجلس الاقتصادي من رؤساء الوكالات المتخصصة المشتركين في برنامج المساعدة الفنية الموسع، ومجلس المساعدة الفنية أن يتخذوا إجراءات عاجلة في الخصوص. وكلف سكرتير عام الأمم المتحدة بتقديم اقتراحات محدودة للجمعية العامة في

دورها الخامسة تمكن ليبيا من الاستمرار في الحصول على المساعدة الفنية بغض النظر عن عضويتها في المنظمة الدولية¹².

إن الدراسات التي قامت بها الأمم المتحدة من قبل مختصيها أوضحت بجلاء حجم التخلف الاقتصادي التي يهدد وجود الدولة الناشئة مما استوجب وضع خطة للإنقاذ الاقتصادي وإلا فإن قرار الأمم المتحدة القاضي باستقلال ليبيا سيصبح حبرا على ورق. فهل كانت المنظمة الأممية مؤهلة للقيام بدور فعال لحل المعضلات التي تعاني منها ليبيا ؟

إن المساعدة الأممية اقتصرت بالدرجة الأولى على المساعدة الفنية فقط بإرسال الخبراء والمختصين في وكالات الأمم المتحدة الذين قاموا بفرز حيثيات المجتمع الليبي، وقدموا آراءهم وإرشاداتهم للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، وبرغم أن عمل هؤلاء كان استشاريا فإنه قد عهد إليهم في بعض الأحيان تولى مسؤوليات تنفيذية في الحكومة الليبية متى كان ذلك ضروريا، بسبب نقص الكفاءة والخبرة لدى الموظفين الليبيين .

فعلى الصعيد الإداري تمكنت الأمم المتحدة من تقديم المهارات الفنية والمهنية والإدارية، حيث قام خبيران في الإدارة بإجراء دراسة للأحوال الإدارية، وقدمتا توصيات تهدف إلى زيادة فاعلية الخدمات العامة، فضلا على أنها قامت بفتح مدرسة للإدارة العامة بمدينة طرابلس التحق بها حوالي 35 طالب، وتولى خبير من الأمم المتحدة إدارة مركز الإحصاء المركزي منذ سنة 1953، وبالتالي أسهم في إجراء التعداد الأول للسكان سنة 1954، إضافة إلى خبير آخر وهو المستشار الاقتصادي للحكومة الليبية، الذي تولى إدارة مجلس الإعمار فور إنشائه.

أما فيما يخص النواحي الاقتصادية والاجتماعية فمنظمة الأغذية والزراعة أسهمت بدور في هذا السياق من خلال إيفاد خبراء للعمل في البحوث الزراعية، والشئون المتعلقة بالسياسة الزراعية وكيفية تطويرها. في الوقت ذاته عملت منظمة الصحة العالمية على مكافحة مرض السل

المستشري في البلاد بواسطة الحملات العلاجية، فضلا على زيادة نسبة الوعي الصحي لدى الأهالي، ولم يقتصر دورها عند هذا الحد، بل عملت على تأهيل الكوادر الطبية بتدريب المرضين والممرضات، وتأسيس مدرسة للممرضات في طرابلس لرفع مساهمة المرأة في العمل الصحي، ومعهد للمساعدة الطبية في بنغازي.

وقامت منظمة العمل الدولية بالتعاون مع ليبيا في وضع قانون الضمان الاجتماعي، وإنشاء مركز للمهن اليدوية بفران بغية تفعيل القطاع الصناعي، وإدارة مركز للتدريب الفني والكتابي في طرابلس.

ويهدف رفع الكفاءة العلمية عملت منظمة الأمم المتحدة على منح بعض البعثات التعليمية والتدريبية لليبيين للدراسة بالخارج حيث قدمت مائة منحة، وكان جل هذه البعثات في ميدان الإدارة العامة¹³.

خلاصة القول إن المساعدة الأممية بقدر أهميتها في تأهيل الكوادر الوطنية، ومحاولة إكسابهم الخبرة الفنية والإدارية فإن ليبيا كانت في أمس الحاجة إلى السيولة المادية لتغطية عجزها المالي بالدرجة الأولى، وهو أمر لا يمكن للمنظمة الدولية تقديمه، والسبب في ذلك يعود إلى محدودية وضعها المادي. ولم يجد أدريان بلت بدا من التصريح بهذه الحقيقة قائلا "إن الأمم المتحدة ذات قدرة محدودة للغاية، وكذلك وكالاتها المتخصصة قدرتها محدودة على تقديم المساعدات المالية للبلدان النامية والتي كانت ليبيا واحدة منها"¹⁴.

ثالثا: المؤسسة السياسية والمعونات المادية

واجهت الحكومة الليبية منذ قيامها التزامات مالية ضخمة بالرغم من إمكاناتها المحدودة. فالمشاكل الاقتصادية كانت على مستويين: أولهما مشكلة الحصول على الموارد المادية للقضاء على أزمة العجز المالي، وثانيهما: النقص الحاد في الموارد البشرية المؤهلة القادرة على تسيير العمل بفاعلية في الهياكل الإدارية دون الاعتماد على الخبرات الخارجية.

وإزاء الوضع الاقتصادي المتردي، وعجز المنظومة الدولية على تقديم المساعدة المالية اللازمة اضطرت الحكومة الليبية المؤقتة إلى تدبير موارد إنفاق عاجلة تساعد على الخروج من الضائقة الاقتصادية بشكل مؤقت إلى حين استقرار الأمور، وإعلان الاستقلال رسمياً.

فاتجهت المؤسسة السياسية الليبية إلى الدول ذات العلاقة بليبيا سياسياً وعسكرياً، حيث قامت بإبرام اتفاقية مالية مؤقتة مع بريطانيا في 13-12-1951 تعهدت الأخيرة بموجبه بتقديم دعم مالي قدره 500 ألف جنيه إسترليني للتنمية، ومنحة مقدارها مائة بالمائة من الإسترليني كغطاء لأول إصدار من العملة الليبية، فضلاً عن تقديم المساعدات اللازمة لسد العجز في الميزانية الليبية .

وحددت علاقتهما بالولايات المتحدة الأمريكية مؤقتاً في 24-12-1951 بحيث تسمح لها بالبقاء العسكري في قاعدة ولس الجوية بطرابلس مقابل مليون دولار كإيجار سنوي لتلك القاعدة .

وبما أن فرنسا تمتلك تواجد عسكري في الجنوب فكان لا بد من الاستفادة من ذلك بإبرام اتفاقية معها يوم 14-12-1951 ضمنت ليبيا بمقتضاها دعماً ماليا لسد العجز في الميزانية ولاية فزان¹⁵.

إن الاتفاقيات في مجملها أبحاث للقوات البقاء في التراب الليبي إلى حين تسوية المسألة بشكل نهائي، مقابل الحصول على مساعدات مالية عاجلة بغية تسيير الأمور في الدولة الجديدة، مع أن الاتفاقية الفرنسية تباينت مع الاتفاقيتين الآخرين في كونها دعماً للميزانية الفزانة لالليبية وكأنما فزان دولة داخل دولة وهي حقيقة التمزق السياسي التي أرادت فرنسا التأكيد عليها دائماً خدمة لمصالحها في القارة الإفريقية.

والحكومة الليبية المؤقتة حددت الإطار الزمني لهذه الاتفاقيات لحين إعلان الدولة رسمياً، ومصادقة البرلمان الليبي على علاقات الدولة الخارجية، فضلاً على إتباع سياسة المماطلة والتسويق بغية الحصول على أكبر قدر ممكن

من المكاسب المادية تدعم الدولة في مرحلة التكوين، ورغم ذلك فإن هذه الأموال لم تكن تكفي احتياجات ليبيا المالية، ومن ثم فالمشكلة ظلت قائمة، والحاجة إلى الأموال ملحة. لذا بدأت عملية البحث عن الممول الدائم للدولة الناشئة، واتجهت في بداية الأمر إلى أطراف عربية بهدف تعزيز مركزها التفاوضي مع الدول الأجنبية، غير أن مفاوضاتها العربية لم تأت بالفائدة المرجوة بسبب محدودية الدعم المقترح تقديمه من جهة، وانشغال الدول العربية بمشاكلها الداخلية، وخططها المستقبلية من جهة أخرى، مما جعل المؤسسة السياسية تغض الطرف عن المساعدات العربية، وتسعى جاهدة للبحث عن بدائل تكبح جماح الترددي والانهيار في قطاعاتها الاقتصادية.

وكانت بريطانيا هي المحطة الأولى للحكومة الليبية بحكم ديمومة العلاقة واستمراريتها فشرعت في إجراء مفاوضات لعقد معاهدة صداقة وتحالف مقابل الحصول على معونات مادية، ورغم أن المحادثات كانت صعبة وشائكة بسبب تداخل الاختصاصات، وعملية الشد التي كانت تمارسها بريطانيا بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من الامتيازات في القواعد العسكرية، مما يمكنها من التوسع في استخدام القواعد بالكيفية التي تراها مستقبلاً، فإن الاتفاقية تم التوقيع عليها وتصديقها من كلا الطرفين في 29 يوليو 1953. وفي مقابل التواجد العسكري البريطاني في ولايتي طرابلس وبرقة تتمكن الحكومة الليبية من الحصول على مساعدة مالية تقدر بحوالي 2.750.000 جنيه إسترليني لتغطية عجز الميزانية، ومليون جنيه إسترليني سنوياً لأغراض التنمية خلال السنوات الخمس الأولى، أما في كل خمس سنوات تلي ذلك فإن بريطانيا تتعهد بتقديم المعونة التي يتفق عليها الطرفان¹⁶.

وإزاء الالتزامات المالية الضخمة التي لا يمكن أن تغطيها المساعدة البريطانية عملت الدولة على تقنين العلاقة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية محاولة قدر الإمكان رفع قيمة الدعم المادي مقابل الامتيازات الممنوحة، وهذا الأمر يتنافى بطبيعة الحال مع الأيدلوجية الأمريكية القائمة على الدفاع عن العالم الحر من الخطر الشيوعي الملحد. وهذه السياسة حسب تفكير

النخبة الليبية لا يمكن أن تحل معضلات ليبيا الاقتصادية لذا بدأت عملية المناورات السياسية والمساومات بإمكانية الحصول على مساعدات سوفيتية بهدف الضغط على الحكومة الأمريكية . وحلا للإشكال القائم بين الطرفين خاصة وأن المعطيات الدولية تشير إلى زيادة اهتمام السوفييت بالمنطقة الليبية تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتنمية الاقتصاد الليبي، وتمويل المشروعات التنموية . وبذلك أقدمت الحكومة الليبية على توقيع الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية في 9 سبتمبر 1954 وهي الاتفاقية التي سمح بموجبها للولايات المتحدة الأمريكية بالاحتفاظ بقاعدة عسكرية في الأراضي الليبية، وعدد من التسهيلات العسكرية، على أن تتعهد مقابل ذلك بأن تدفع إلى الحكومة الليبية خلال السنة الأولى 7 ملايين دولار للتنمية و24 ألف طن من القمح لنجدة المناطق المصابة بالجفاف. كما تعهدت بأن تقدم 4 ملايين دولار سنويا لمدة ست سنوات، ثم مليون دولار سنويا للإحدى عشر سنة التالية¹⁷.

وعملت الدولة على توسيع نطاق المعونات لتشمل أطراف أخرى ذات علاقة بليبيا ومنها فرنسا التي أبرمت معها معاهدة في 10 أبريل 1956 حصلت بموجبها ليبيا على 130 مليون فرنك عن عام 1955، و350 مليون فرنك عن عام 1956، وفي السنة ذاتها وقعت معاهدة مع الحكومة الإيطالية حصلت بموجبها على مبلغ 2.75 مليون جنيه كتعويض لحل المنازعات الخاصة بالأموال العامة، فضلا عن تعويض عن أضرار الحرب قيمته مليون جنيه لبيبي لإعمار البلاد اقتصاديا¹⁸.

إضافة إلى هذه المساعدات المشروطة قدمت دول أخرى مساعدات في غاية البساطة ومنها: مصر وباكستان وتركيا. وبذلك بلغ إجمالي ما حصلت عليه الخزينة الليبية حتى سنة 1960 حوالي 74 مليون جنيه لبيبي موزعة حسب مصادرها كالآتي:

إجمالي قيمة المساعدات الخارجية

الدولة	المبلغ بالآلاف الجنيهات الليبية
الولايات المتحدة الأمريكية	40.853
بريطانيا	28.810
فرنسا	893
إيطاليا	1.70
مصر وتركيا والباكستان	110
الأمم المتحدة	1.959
المجموع	74.326

* المصدر، تقرير التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1960، ص31.

وتسعفنا الوثائق البريطانية بمعلومات عن الكيفية التي يتم بها دفع المعونات المالية ومنها استطعنا أن نستشف أن المعونات المقدمة كانت لاتتم دفعة واحدة بل على هيئة أقساط متتالية على طول السنة، وبما أن عملية التقسيط لاتحقق الفائدة الاقتصادية للدولة، ولا تمكثها من وضع سياسية تخطيطية سليمة لذا طلبت الحكومة الليبية من بريطانيا ضرورة دفع الأموال المخصصة لكل سنة كاملة، لكن بريطانيا كانت دائما تتبع سياسة المماطلة، وتسوق المبررات الواهية انطلاقا من نصوص الاتفاقية المالية التي لم تشر صراحة إلى الكيفية التي يتم من خلالها الدفع بغية ممارسة أشد أنواع الضغوطات على الحكومة الليبية لضمان بقائها ضمن دائرة التبعية¹⁹.

رابعا: القنوات التنظيمية

حصلت ليبيا بموجب معاهداتها الدولية على موارد مالية تدعم اقتصاد الدولة الوليدة، وتمكثها في الوقت ذاته من البدء في مرحلة جديدة من التطوير الاقتصادي والاجتماعي. فما هو السبيل لتحقيق ذلك خاصة وأن الدولة تفتقر للكوادر الإدارية والفنية التي ستوكل إليها مهمة الإشراف على المشاريع التنموية؟

إن الدول المانحة للمعونات عملت على استبعاد العناصر الوطنية قدر الإمكان من القيام بدور ايجابي في هذا المضمار بهدف إحكام قبضتها، وتحقيق مبدأ الهيمنة الكاملة على الاقتصاد الليبي باستخدام آلية معينة

تمكنها من إدارة البلاد بالطريقة التي تراها مناسبة. لذا عملت على إنشاء مؤسسات وقنوات تتولى عملية صرف الأموال الممنوحة، فتم إنشاء مؤسستين خاصتين ضمن جهاز الحكومة الليبية هما: الوكالة الليبية للتنمية والاستقرار التي تم إنشاؤها سنة 1952 لتنظيم صرف الأموال البريطانية على المشاريع التنموية.

أما المؤسسة الثانية هي اللجنة الليبية الأمريكية للإنشاء (لأرك) التي أنشئت في سنة 1955 للقيام بوضع البرامج اللازمة لتنظيم إنفاق الأموال الأمريكية دون غيرها، وتعزيزها لعملها أضيفت إليها المصالح المشتركة الليبية الأمريكية، وذلك للمساعدة على تنفيذ البرامج التي تم تمويلها من أموال أمريكية في ميدان الزراعة والصحة والتعليم²⁰.

إذا عطا الآخر كان مشروطا بقنوات تتولى عملية التخطيط والتنفيذ، وكان المبرر دائما انعدام الخبرات الفنية المؤهلة لتولي عملية الصرف والإشراف، ورغم أن الدولة حاولت جاهدة تحقيق أكبر قدر ممكن من المشاركة في هذه العملية من خلال إنشاء مجلس الإعمار في يونيو سنة 1956 بخبرة وطنية وأممية، حيث كان رئيس المجلس ليبي وهو الوكيل الدائم لوزارة المالية، في حين كان مدير المجلس هو نائب الممثل المقيم لمجلس المساعدة الفنية للأمم المتحدة، فإن أعمال هذا المجلس ظلت عديمة الجدوى كونها مقتصرة على تقديم المشورة فقط، ولم تسند إليه مسئوليات ذات أهمية في تنفيذ المشروعات الاقتصادية²¹.

وشرعت القنوات التنظيمية للدول المانحة في صرف هذه المساعدات بطريقة فردية. وبعبارة أخرى أن كل وكالة عملت على حدة دون أن تنسق جهودها مع الأخرى مما يعود بالجدوى الاقتصادية للدولة. ففي الوقت الذي تركز فيه نشاط الوكالة الليبية للتنمية والاستقرار على ناحيتي النقل والمرافق العامة حيث استهلك نصف المبالغ المخصصة لأعمال التنمية خلال السنوات السبع الأولى منذ إنشاء الوكالة، ومن بين هذه المشاريع الداخلة في اختصاص الوكالة: مشروع إعادة إنشاء وتجهيز مرفأ طرابلس، ومشروع

صيانة وتحسين طريق فزان، ومشروع إعادة ورصف الطريق بين سوسة ودرنة، وتحسين موارد مياه المدن في كل من ولايتي طرابلس وبرقة، وتوسيع شبكة القوة الكهربائية، وإنشاء مهابط وأنوار جديدة للمطارات . ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل عملت على توسيع دائرة أعمالها إلى الإنشاءات العامة كالمباني السكنية، وإنشاء المدارس والمستشفيات، فضلا عن تولى عمليات الإغاثة كلما كان ذلك ضروريا، كما فعلت عندما صرفت مبالغ لشراء القمح والشعير لإغاثة برقة وفزان.

أما اللجنة الليبية الأمريكية فإن أكبر مشروع قامت بتمويله هو توسيع مشروع الكهرباء في طرابلس، وإنشاء شبكة موصلات سلكية ولاسلكية تربط مراكز التجمع السكاني بعضها ببعض، ومشروع إنشاء محطة إذاعة ليبية، وصيانة الطريق الساحلي وطريق فزان، فضلا عن بعض الانجازات المحدودة في القطاع الصحي²².

على أن أهم الانجازات التي حققتها هذه الوكالة هو تخصيص جزء من المساعدات لإنشاء المصرف الزراعي، شش.

والمصرف المركزي الذي كان إنشاؤه ضرورة حتمية لا بد منها لاكتمال السيادة المالية والاقتصادية للدولة الليبية، ورغم هذا الكسب الاقتصادي في النظام المالي إلا أن نصيب التنمية الزراعية من المساعدات الممنوحة كان ضئيلا وغير كاف، حيث وزعت المصروفات على عدد من المشروعات الصغيرة كحفظ التربة والمياه، والتنقيب عن المياه الجوفية، وتحسين المواشي، ومحطات التجارب والتدريب الزراعي، وأعمال الإرشاد ومساعدة الجمعيات التعاونية. وهذه المشروعات لا يمكن أن تساهم في رفع معدل الإنتاج الزراعي الذي يعيش عليه الغالبية العظمى من السكان²³.

فهل أحرزت المعونات الخارجية تقدما في تقوية البنية الاقتصادية، ورفع معدل الإنتاج؟ أم أن مشكلة التنمية معقدة وعسيرة الحل؟

إن المعونات المقدمة من الدول المانحة لتنمية الاقتصاد الليبي وتطويره لم تأت بالفائدة المرجوة بسبب توافر عدة مكبات حدت من فاعليتها وقدرتها في دعم كيان الدولة الوليدة. ذلك أن الترتيبات الإدارية والفنية والقانونية المعقدة، التي أحاطت بها الدول المانحة عملية الصرف النقدي أدت بطبيعة الحال إلى عرقلة الإنشاءات في كثير من الأحيان بسبب انعدام التنسيق بين القنوات التنظيمية في المشاريع التي خططت، وترتب عن ذلك أن بعض البرامج لم يمكن إتمامه، كما أن البعض الآخر لم ينفذ قط .

وشكلت الخبرات الأجنبية التي أوكل لها تصريف الشؤون المالية والفنية داخل الأجهزة والمؤسسات المعنية بالتخطيط والتنمية الاقتصادية معوقا لا يمكن تجاهله في الإفادة من هذه المعونات رغم الخدمات المقدمة في تطوير الإدارة وأساليب العمل والأداء، فإن وجودهم قد أحاطت به عدة ملائسات منها: محدودية المدة التي يقضيها هؤلاء الخبراء في ليبيا، مما يؤدي الى عدم الانتفاع بخبرتهم بالشكل المطلوب، فضلا على أن أعداد هؤلاء كانت أكثر بكثير مما يتطلبه طبيعة العمل، وبذلك فإن الاستفادة منهم لاتتناسب بطبيعة الحال والمنزاي المقدمة لهم، كما أن دراساتهم الفنية يشوبها القصور وعدم الشمولية.

إن غياب السلطة الوطنية عن دورها في الإشراف على المساعدات من ناحيتي الوضع والتنفيذ، وعدم القدرة على وضع الخطط المستقبلية بسبب صعوبة تحديد رأس المال والمساعدة المقدمة من الدول المانحة شكل معوقا إضافيا على درجة كبيرة من الأهمية.

وقل من أهمية المعونات وحد من فاعليتها ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي، وإخفاق القنوات التنظيمية في صرف الأموال على برامج التنمية المتنوعة في ظل عدم توفر المهارات الفنية والإدارية الوطنية القادرة على التطوير والتفعيل. وقد أشار إلى هذه الحقيقة أحد الباحثين حين قال: " قد واجه هذه المعونات الخلفية الاجتماعية المتخلفة ومنها عرض العمال المؤقت لعمالهم حيث يترك العامل العمل ويرجع إلى القرية بعد أن يوفر أجر

شهر أو شهرين، بالإضافة إلى انخفاض مستوى الإدارة والتقدم الفني، وندرة عوامل الإنتاج الأخرى"²⁴.

خامسا: الأبعاد المتباينة

عجز الاقتصاد الليبي، وعدم قدرته على تسيير أمور الدولة في مرحلة التكوين جعل أولويات الدولة مرتكزة بطبيعة الحال على تديير موارد مالية متنوعة تمكنها من البدء في مرحلة جديدة، فاعتمدت على الدول الغربية في ظل عجز المنظومة الأممية، وعدم التعويل على المعونات العربية. لكن هذا العطا من الدول المانحة وإن مكن الدولة من تغطية عجزها المالي، وتسيير أمورها في هياكلها الإدارية المعقدة فإنه في الجهة المقابلة خلق نتاجا سلبيا بعيد المدى لا يمكن للدولة تجاوزه بسهولة في ظل المعطيات الموجودة.

وقد تجلى البعد السياسي للمعونات في دخول ليبيا دائرة السياسة الغربية، وخضوعها لمعاهدات تمس السيادة الوطنية مهما كانت المعطيات التبريرية التي اتخذت كمسوغ لربط ليبيا بالمنظومة الغربية، وبذلك عانت من تبعية سياسية نحو الآخر المتفوق سياسيا واقتصاديا. هذه العلاقة غير المتكافئة فرضت على ليبيا تحديد علاقتها بالدول العربية بأن أصبحت العلاقة هشّة وغير قوية برغم المحاولات المتكررة لتفعيل التواصل والاستمرار ضمن المنظومة العربية.

كما رسخت هذه المعونات العلاقة السياسية الغربية بانضمام ليبيا لمشاريع غربية ونقصد بذلك مشروع إيزنهاور القائم على ملء الفراغ في الشرق الأوسط فانحازت بذلك إلى سياسة القطب الواحد، وجعلت علاقتها بالدول الشيوعية هامشية وغير مؤثرة²⁵.

وأسهمت هذه المعونات في تكريس التمزق السياسي التي عانت منه ليبيا في ظل النظام الفيدرالي من خلال توفير سيولة نقدية للصرف على الأجهزة الكثيرة والمعقدة للحكومة الاتحادية والحكومات الولائية.

لقد سعت ليبيا من خلال هذه المعونات إلى تحقيق الاستقرار المالي، والنمو الاقتصادي المنظم لكن الذي حدث هو العكس فقد عملت هذه المعونات على تكريس العجز في الميزانية الليبية وديمومته، وضمان بقاء الدولة الجديدة في فلك التبعية، وأن تكون في حاجة شبه دائمة للعون الأجنبي وفق مسوغ ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي. وبذلك ظلت عناصر الإنتاج بدائية جدا لأن الأموال لم توجه الاستثمار إلى النواحي الإنتاجية المباشرة، وأهملت الزراعة التي يعيش على مواردها غالبية السكان، كما أنها تمتص أكبر قدر ممكن من العمالة المحلية، فقد بقى معظم صغار المزارعين والرعاة على فقرهم المدقع، وعزل المواطن الليبي عن قواه الإنتاجية.

ومن ناحية العمالة فإن هذه الأموال لم تؤهل الخبرات الوطنية بل اعتمدت على الخبرات الأجنبية بالدرجة الأولى. وبذلك فقد الليبيون روح المبادرة والاعتماد على الذات. فهينة المصالح الأمريكية "لارك" تستخدم مثلا حوالي 2000 موظف من الليبيين والأجانب، ونحو 50 مستشارا فنيا أمريكيا، في الوقت الذي تم فيه إقصاء العنصر الوطني عن المساهمة بفاعلية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.²⁶

ولاشك أن التركيز الدائم على المؤسسات الحكومية أبعد القطاع الخاص من المساهمة في الاستثمار والإنتاج مما جعل الاقتصاد الليبي أحادي الجانب، ويقوم على مساهمة القطاع العام بالدرجة الأولى في المشاريع التنموية.

إن تغطية العجز المالي من المساعدات البريطانية، وضمان دعم بريطاني للعملة الليبية جعل ليبيا توافق بلا هوادة في الانضمام إلى منطقة الإسترليني رغم الضرر الاقتصادي المترتب عن هذا الانضمام. ذلك أن معظم الصادرات الزراعية الليبية رغم قلتها تتجه صوب الدول غير الداخلة في منطقة الإسترليني. وقد نوه إلى هذه الحقيقة مندوب الأمم المتحدة حين قال: " أني أشعر بأن العضوية العادية في منطقة الإسترليني ستضع ليبيا في مركز غير ملائم لها، لأن ليبيا تعوزها قوة المساومة والخبرة في إدارة شئونها المالية، وأن موقف ليبيا من هذا الانضمام لن تترتب عليه آثار فنية فحسب، بل تكون له

نتائج سياسية لا يمكن التغاضي عنها؛ لأنها تؤثر في علاقاتها التجارية والمالية ببعض جيرانها"²⁷.

وفرضت هذه المعونات على الدولة سياسية مالية مقننة بإشراف غربي، فهي ملزمة بتقديم نسخ من تقارير الميزانية السنوية للقنوات التنظيمية، وبعبارة أخرى أن الدولة لا تمتلك أحقية الإشراف المالي على الموارد المادية المقدمة، وبالتالي رسخت من مفهوم التبعية المالية للدول الأجنبية فقدت الدولة روح المبادرة في إنشاء المشاريع وتنسيقها بشكل يلئم الاحتياجات المحلية للاقتصاد الليبي.

إن الإخفاقات التي منيت بها المعونات لا يقلل بطبيعة الحال من النجاحات التي أحرزتها في جوانب أخرى. ذلك أن هذه المعونات ساعدت بعض الفئات الاجتماعية من تجاوز بعض المشاكل الصحية من خلال تنظيم الدورات الصحية، ومكافحة الأمراض المستوطنة كالملا ريا والتراخوما، وتوفير تطعيم للأطفال ما كانت لتتوافر لولا هذه المساعدات في تلك الآونة.

على أن مسألة التدريب والتأهيل كانت ذات أهمية في تلافي نقص الخبرة الوطنية، وإعداد كوادر تتولى زمام المبادرة في المشاريع الإنتاجية وإن كانت بإشراف أممي بالدرجة الأولى من خلال إعداد دورات تدريبية داخلية، أو إيفاد بعثات دراسية للخارج، على أن مسألة التعامل مع الآخر في القطاعات الفنية اكسب الكوادر الليبية خبرة فنية مكنتهم من المساهمة بفاعلية أكبر في الفترة اللاحقة، وإن كانت العملية بطيئة واستغرقت أمد طويل.

-خاتمة:

فرض اقتصاد الكفاف على المؤسسة السياسية ضرورة تبني نهج سياسي يمكنها من كبح جماح التردّي والانهييار في قطاعاتها الاقتصادية، والبدء في مرحلة جديدة تساعد الدولة على البقاء والاستمرار مستفيدة قدر الإمكان من الإمكانيات الإستراتيجية المتاحة لها، والتي شكلت مصدر دخل نقدي للخزينة الليبية.

غير أن عطا الآخر عزز من التبعية السياسية للدول المانحة، وأفرز نخب قيادية تبنت النموذج الغربي باعتباره النموذج الأمثل للديمقراطية، وتحقيق الحريات الإنسانية متجاوزة بذلك أطرها الإقليمية والعربية؛ مما أوقعها في دائرة الاغتراب السياسي، وزيادة الهوة بين القاعدة والقمة في الدولة الليبية.

وقد بالغت الدول المانحة في المعونات المقدمة لحل الأزمات المالية التي تعاني منها الحكومة الليبية وكأنها تقدم هبات مجانية متناسية بذلك أنها تحصل على امتيازات غير عادية، مما أدى إلى تعزيز علاقة الولاء والارتباط بالمعسكر الغربي.

ورغم فقدان مبدأ السيادة الوطنية فإن الغاية المبتغاة للتطوير الاقتصادي لم تتحقق بفعل عدة معوقات متباينة أخفقت الخطط التنموية، وظل الاقتصاد الليبي عاجزا عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفقد إمكانية التطور الذاتي، أي إمكانية بناء من صلب المجتمع وإبداعاته.

وفي ظل هذه السلبيات والمثالب التي كانت تحيط بأداء الهيئات التنفيذية، ومحدودية التأثير في البنية الليبية، فضلا عن تعاضم ردود الأفعال الوطنية المنتقدة بشدة لمبدأ انتقاص السيادة الوطنية أفرز كل ذلك وعيا وطنيا بضرورة البحث عن بدائل حقيقة للتنمية الاقتصادية لإحراز نجاحات حقيقية في معركة التكوين والبناء.

-الهوامش:

- 1- جون رايت، تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور، ترجمة عبد الحفيظ الميار وأحمد اليازوري، طرابلس، دار الفرجاني، د.ت، ص77.
- 2- جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996، ص78.
- 3- أوكسيلند، تقرير عام للاقتصاد الليبي، منظمة الأغذية والزراعة، 1951، ص26.
- 4- محمد المبروك المهدي، جغرافية ليبيا البشرية، طرابلس، المنشأة العامة للنشر، د.ت، ص176.
- 5- راسم رشدي، طرابلس الغرب بين الماضي والحاضر، طرابلس، 1953، ص137؛ عبد المنعم السيد علي، التطور التاريخي للأنظمة النقدية، القاهرة، صندوق النقد العربي، 1983، ص22.
- 6- بنجامين هيجنز، تقرير التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 1952، ص130.
- 7- منظمة الأمم المتحدة، تقرير تنظيم الإحصائيات في ليبيا، 1951، ص356.

- 8- جون رايت، المرجع السابق، ص 204 .
- 9- شكري غانم، الاقتصاد الليبي قبل النفط، بيروت، دت، ص 20.
- 10- محمد يوسف، ليبيا بين الماضي والحاضر، مركز الدراسات الليبية، لندن، 2004، ص 301.
- 11- بنجامين هيجنز، المرجع السابق، ص 135.
- 12- شكري غانم، المرجع السابق، ص 21.
- 13- منظمة الأمم المتحدة، بعثة المساعدة الفنية، 1961، ص 10؛ مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ترجمة نقولا زيادة، بيروت، دار الكتب، 1966، ص 374.
- 14- جون رايت، المرجع السابق، ص 205.
- 15-15. محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، الدار البيضاء، مطبعة النجاح، 1996، ص 78.
- 16-16. هنري أنيس، العلاقات الانجليزية الليبية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1970، ص 305.
- 17-17. مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، القاهرة، وكالة الأهرام للتوزيع، ص 209.
- 18-18. المعاهدة الليبية الإيطالية، 1956، دار المحفوظات التاريخية.
- 19-19. Thomas (Tripoli) to Ramsdin (London) 2 April 1955, 11115/8/55, F.O, 371/113915,P.R.O-20
- 20-21. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 1960، ص 30.
- 21-22. وزارة الاقتصاد الوطني، ليبيا الاقتصادية، طرابلس، المطبعة الحكومية، 1956، ص 60.
- 22-23. من محمد حميدة مدير المعارف إلى رئيس قسم التعليم بهيئة الخدمات الليبية الأمريكية المشتركة، 18 أكتوبر 1958، وزارة التربية والتعليم، ؛ تقرير التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ص 34.
- 23-24. مصطفى بن حليم، المرجع السابق، ص 215.
- 24-25. السيد عوض عثمان، العلاقات الليبية الأمريكية، القاهرة، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، 1994، ص 237.
- 25-26. مصطفى بن حليم، المرجع السابق، ص 212.
- 26-27. تقرير التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ص 35.
- 27-28. سامي الحكيم، استقلال ليبيا، القاهرة، مكتبة الإنجلو المصرية، 1970، ص 243.